

أثر التعثر المالي المصرفي في أداء المصارف السورية الخاصة

طالب الدراسات العليا: لجين الخطيب
كلية: الاقتصاد – جامعة: دمشق

الدكتور المشرف: نوار هاشم

الملخص

يعد الاستقرار المالي المصرفي في أي بلد من أهم عوامل نجاح عمل السوق المالية، فتسعى الدولة من خلال سياساتها المالية والنقدية ومعايير لجنة بازل في الحد من تعثر عمل مصارفها، لذلك تعد ظاهرة التعثر المالي المصرفي من المظاهر التي أثارت جدل العديد من المحللين الماليين والاقتصاديين أمثال بيفر وكولونج وألتمان وخصوصاً بعد الأزمة المصرفية المكسيكية عام (1995) والأزمة المالية العالمية عام (2008) التي أصابت كبرى البنوك الأميركية، ويعد هذا البحث من الأبحاث الذي عرض أثر التعثر المالي المصرفي باستخدام مؤشر Texas في الأداء المصرفي من خلال ربحيته المتمثلة بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، وذلك تطبيقاً على عينة مكونة من (14) مصرف سوري خاص مدرج في سوق دمشق للأوراق المالية لتمثل القطاع المصرفي السوري، حيث أن مؤشر Texas عندما يقترب أو يتجاوز ال(1) فإن هذا يدل على اقتراب المؤسسة المصرفية من حالة الفشل المالي وقد تجاوز المؤشر ال(1) في معظم المصارف السورية الخاصة وتجلّى ذلك في عام (2012) في ذروة أزمة الحرب، وباستخدام نموذج Panel وفق الأثر العشوائي توصلت الدراسة إلى وجود أثر عكسي بين التعثر المالي المصرفي (Texas) والربحية المصرفية (ROE) للفترة الممتدة ما بين (2009-2020).

الكلمات المفتاحية: التعثر المالي المصرفي -الربحية المصرفية - مؤشر Texas - العائد على حقوق الملكية (ROE) - نموذج Panel.

The impact of banking financial default on the performance of Syrian private banks

Lojain Alkhateeb

Prof. Nawar Hashem

Abstract

Bank financial stability in any country is one of the most important factors for the success of the work of the financial market. The state, through its financial and monetary policies and the standards of the Basel Committee, seeks to reduce the failure of its banks. Therefore, the phenomenon of banking financial failure is one of the manifestations that have sparked controversy by many financial and economic analysts such as Beaver, Colong and Altman, especially after the global recession and the Mexican banking crisis (1995) and the global financial crisis (2008) that affected major American banks, and this research is one of the research that presented the impact of banking financial failure using the Texas index on banking performance through its profitability represented by the return on equity (ROE), in application to a sample of (14) private Syrian banks listed on the Damascus Stock Exchange to represent the Syrian banking sector, As the Texas index when it approaches or exceeds (1), this indicates that the banking institution is approaching a state of financial failure. The index has exceeded (1) in most Syrian private banks, and this was evident in (2012) at the height of the war crisis, using the Panel Model According to the random effect, the study concluded that there is an adverse effect between bank financial insolvency (Texas) and bank profitability (ROE) for the period between (2009-2020).

Key words: The banking financial default - Banking profitability - Texas index - Return on Equity (ROE) - Panel model.

1. الإطار العام للدراسة:

1.1. المقدمة:

تحتل المصارف مكانة العمود الفقري لاقتصاديات العديد من الدول لما لها أهمية تبرز في خلق الثروة وتأمين السيولة المالية اللازمة لمختلف القطاعات، فسلامتها مفتاح سلامة النظام المالي.

ولذلك تسعى المصارف إلى تحقيق الأرباح وتعظيم ثروة المساهمين لكن في سعيها هذا، فإنها تتعرض لجملة من المخاطر وهذه نتيجة طبيعية لأن أي زيادة في الربح يقابله زيادة في المخاطر التي قد تؤدي إلى تعطل أحد أعمال المصرف وتعرّضه متأثراً بعوامل داخلية وخارجية.

فظاهرة التّعثر المصرفي يعود سببها الرئيسي في نقص سيولة المصرف أو خسارة في ربحيته المصرفية والاستثمارية أو عدم قدرة المقترضين في تسديد التزاماتهم وتحولها لقروض متعثرة (Thomhill, S Amit, R, 2003) من المشاكل ذات الآثار المتعددة التي لا تقف عند صاحب التعثر فقط وإنما تؤثر سلباً في أداء الجهاز المصرفي ككل، فتكمن هذه المشكلة في تجميد رأسمال المصارف وتآكلها وهذا بدوره يؤثر على سرعة دوران عمل المصارف وانخفاض أرباحها، ومن ناحية أخرى فهي تؤثر بصورة سلبية في السياسات التمويلية للمصرف مما يجعله عاجزاً عن القيام بدوره في منح التسهيلات الائتمانية وزيادة أرباحه.

وخير مثال على ذلك، أزمة الرهن العقاري التي حصلت عام (2008م) والتي كانت نتائجها تعثر وإفلاس العديد من كبرى المصارف الأميركية، والتي عادت بشكل سلبي على ربحية المصارف التي اضطرت لتخفيض سعر فائدتها إلى 2% وبالتالي انخفاض في الأداء المصرفي وربحيته (Shin, Hyun Song 2009, p101-119).

فمن الصعب تحقيق معدلات مرضية ومنتزيدة من العوائد في العمل المصرفي من دون أن يكون لديه أساس مالي سليم ومستقر، وهذا ما أثار تساؤلات العديد من الباحثين في دراسة ظاهرة التّعثر ومؤشراته وأثر هذه الظاهرة على ربحية العمل المصرفي، ليكون هذا البحث من الأبحاث الذي سيسلط الضوء على هذه الظاهرة وأثرها على الأداء المصرفي،

بنقله إلى دراسة تطبيقية تدرس ظاهرة الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وأثرها على ربحيتها المالية.

2.1. مشكلة الدراسة:

إن العمل المصرفي في سعيه لتحقيق الأرباح يرافقه العديد من المخاطر المصرفية التي إذا لم تعالج وتقف عند حد معين ستكون السبب المباشر في التّعثر المالي المصرفي والذي ينعكس سلباً في ربحيته، كالأزمة المصرفية المكسيكية عام (1995م) (Eun, S, Resnick, G, 2011)، والأزمات المصرفية الآسيوية عام (1998م) (Barthalon, E, 1998) التي أودت بخفض ربحية القطاع المصرفي وتعطل أعماله، وإذا ما أردنا تطبيق مشكلة هذه الدراسة فإن السوق المالية السورية حديثة المنشأ ويعتبر القطاع المصرفي السوري من القطاعات الذي شهد تذبذباً مالياً واضحاً لما عاشته سورية من أزمة حرب تلتها أزمة اقتصادية يجعله عرضة للتّعثر المالي المصرفي.

مما يجعل مشكلة الدراسة الرئيسية للإجابة عن السؤال التالي:

ما هو أثر التّعثر المالي المصرفي في ربحية العمل المصرفي؟

3.1. أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من خلال النقاط التالية:

1. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تختبر أثر التّعثر المالي المصرفي في الأداء المصرفي وذلك تطبيقاً في بعض المصارف السورية.
2. تتميز بأنها تدرس التّعثر المصرفي في الفترة التي تعاني منها بلادنا من أزمة.
3. تساهم في التعرف على مفهوم التّعثر المصرفي لتساعد المصارف من التحوط مسبقاً من كوارث التّعثر وتساعد المستثمرين في حسن اختيارهم لمساهماتهم ولبعض المودعين للحفاظ على أموالهم.

4.1. أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم التّعثر المالي المصرفي الذي يتعرض له هذا القطاع، وعلى بعض مؤشرات قياس التّعثر المصرفي وتطبيق أحد المؤشرات في قياس تعثر بعض المصارف السورية.

2. تسليط الضوء على أسباب وعوامل التّعثر المصرفي وأثره على الأداء المصرفي المتمثل في ربحيته وذلك بإثبات النتائج بدراسة تطبيقية في المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5.1. حدود البحث:

1. الحدود الزمانية: ما بين (2009-2020)م وهي فترة تعاني منها سورية من أزمة أدت لعدم استقرار العمل المصرفي بشكل تام.

2. الحدود المكانية: المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6.1. مجتمع وعينة البحث:

عبارة عن (14) مصرف سوري خاص ومدرج في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم استبعاد المصارف العامة لعدم توفر البيانات الكافية حولها.

7.1. فرضيات البحث:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر Texas في العائد على حقوق الملكية في المصارف السورية الخاصة للفترة الممتدة (2009-2020).

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر Texas في العائد على حقوق الملكية في المصارف السورية الخاصة للفترة الممتدة (2009-2020).

8.1. متغيرات البحث:

المتغير المستقل:

ستكون عبارة عن مؤشر التّعثر المالي المصرفي Texas:

حيث يقيس إمكانية حدوث إعسار مالي ينذر بوقوع فشل مالي كلي.

$$\text{Texas Ratio} = \frac{\text{NPL} + \text{Fix Asset}}{\text{Equity} + \text{NPL provision}}$$

حيث: NPL: الديون غير المنتجة.

Fix Asset: الأصول الثابتة والتي لا تولد دخلاً.

Equity: رأس المال الخاص بالمصارف.

NPL provision: المخصصات المشككة لتغطية القروض غير المنتجة.

فعندما تتجاوز قيمة المؤشر الواحد صحيح فإنّ هذا يدل على ارتفاع خطر حدوث الفشل المالي في المصرف، وتم اختيار هذا المؤشر لتوفر البيانات المتعلقة به وببساطة حسابه. أما المتغير التابع فهو:

مؤشر الربحية والمتمثل بنسبة العائد بعد الفائدة والضريبة على حقوق الملكية.

$$ROE = \frac{EBIT}{Total\ Equity}$$

وتم اختيار هذا المؤشر لأهميته المتمثلة بربحية المصارف، ولتوفر البيانات المتعلقة به.

9.1. منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي للجانب النظري حيث تم عرض اطار عام للدراسة محتويّاً بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا وبعدها سيتم سرد محتوى دراستنا بشكل نظري مبسط.

أما في الجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على الأسلوب الاحصائي التطبيقي، وذلك تطبيقاً في المصارف السورية الخاصة من خلال بعض الأساليب الاحصائية الوصفية والقياسية والاعتماد على النتائج وتفسيرها عن طريق برنامج الإيفيز.

10.1. الدراسات السابقة:

1.10.1. الدراسات العربية:

1. دراسة (الرشدان، أيمن، 2002) بعنوان:

محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية.

شملت العينة 3 مصارف أردنية، ودرست أثر بعض النسب المالية كالزّافعة المالية والسيولة ومخاطر سعر الفائدة ورأس المال، على ربحية هذه المصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن الزّافعة المالية لها أثر سلبي على ربحية المصارف، ومخاطر سعر الفائدة ورأس المال ذات تأثير ضعيف على ربحيتها، أما معدل السيولة فلم يكن له أثر على أدائها.

2. دراسة (النعيمي، شهاب الدين، 2002) بعنوان:

قياس المخاطر الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية.

استهدفت الدراسة عينة من 10 مصارف في السودان وذلك للفترة الممتدة ما بين (1997-1990) باستخدام المؤشرات المالية الخاصة بالمخاطر

الاستراتيجية وأثرها على الأداء المالي المصرفي، وتوصلت الدراسة لوجود أثر سلبي للمخاطرة على الأداء المالي.
3. دراسة (البدوي، لمي، 2011) بعنوان:

اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية وأثرها في كفاية الأموال الخاصة.

هدفت الدراسة إلى أهمية إدارة المخاطر والتحوط منها وذلك تطبيقاً في المصارف السورية الخاصة العاملة للفترة الممتدة ما بين (2009-2011)، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة معدلات التّعثر ستساهم في الحد من الاحتفاظ بكفاية رأس مال مما يعرضها للخوف من احتمالية عدم قدرة المقترضين في سد ديونهم.

4. دراسة (الفتلي، علي، 2014) بعنوان:

استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية.
تمت الدراسة على عينة من المصارف العراقية، وكان هدف الدراسة التركيز على نسب الربحية وأثرها على مستوى الربحية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية النسب المالية في تحديد العوامل ومستوى تأثيرها في ربحية المصارف العراقية.

5. دراسة (دعبول، ذو الفقار، 2021) بعنوان:

الديون غير المنتجة وأثرها على ربحية المصارف الخاصة التقليدية.
كانت الدراسة للفترة الممتدة (2011-2019) وذلك تطبيقاً في المصارف التقليدية العاملة في سورية وعددها (11) مصرف، واستخدمت الدراسة الديون غير المنتجة وأثرها على ربحية المصارف، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للديون الغير منتجة على ربحية السهم الواحد والعائد على الأصول.

2.10.1. الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Nursiana, A, 2017) بعنوان:

Effect of non performing loans to profitability of banks in Indonesia.

شملت الدراسة البنوك المدرجة في بورصة إندونيسيا، وكانت أحد متغيراتها المستقلة نسبة القروض المتعثرة، وأظهرت الدراسة أن هذه النسبة لها تأثير سلبي على صافي أرباح البنوك، والعائد على حقوق الملكية وصافي الأصول.

2. دراسة (Vinh, N, 2017) بعنوان:

The impact of non-performing loans on bank profitability and lending behavior.

تمت الدراسة لـ (34) مصرف تجاري فيتنامي للفترة الممتدة ما بين (2005-2015)، حيث اختبرت الدراسة نسبة (الديون غير المنتجة إلى إجمالي الأصول) وأثرها على العائد للأصول باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتوصلت الدراسة لوجود أثر عكسي لأثر الديون غير المنتجة على ربحية المصارف.

3. دراسة (Patwary, T, 2019) بعنوان:

Impact of Non-performing loan on profitability of banks in Bangladesh.

تمت الدراسة في المصارف البنجلادشية للفترة الممتدة (1997-2017)، واستخدمت نسبة جودة الأصول ونسبة كفاية رأس المال وهامش المخصصات على نسبة العائد على الأصول، وتوصلت الدراسة باستخدام نموذج المربعات الصغرى لوجود أثر سلبي على ربحية المصارف.

11.1. ما يميز بحثنا عن باقي الأبحاث والدراسات:

سوقنا سوق دمشق للأوراق المالية حديث وناشئ وقد تعرض لضغوط مالية واقتصادية لذلك تتميز هذه الدراسة أنها في ظل الأزمة فهي تدرس ضمناً أزمة اقتصادية حادة، كما لاحظنا أغلب الدراسات تدرس أثر القروض المتعثرة على ربحية المصارف، أو أثر المخاطر الائتمانية في ربحية المصارف، ولكنها لم تتناول جانب التّعثر المالي المصرفي باستخدام مؤشر التّعثر المالي Texas.

2. الإطار النظري:

1.2. التعثر المالي المصرفي (The banking financial default):

يواجه العمل المصرفي مخاطر متعددة كالمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة والسوق وغيرها من المخاطر الأخرى أثناء ممارسته في عمله الرئيسي المتمثل في منح التسهيلات وقبول الودائع، وهذه المخاطر نتيجة متوقعة لارتباطها بتحقيق الأرباح والعوائد، لكن ما إن تجاوزت حد معين أو لم يتم السيطرة عليها والالتزام بالنسب التي وضعتها لجنة بازل، فإن هذه المصارف ستبدأ بالدخول في مرحلة الفشل المالي والذي إذا لم يتم معالجته سيعرض المصارف للتعثر والإفلاس، ومن الأجل التحوط يتم قياس التعثر بعدة مؤشرات كمؤشرات CAMELS و Z-Score ومؤشر Texas.

1.1.2. مفهوم التعثر المالي المصرفي:

تعددت التعاريف والمصطلحات المتعلقة بموضوع التعثر المالي المصرفي من وجهة نظر العديد من الباحثين والمحللين كأمثال (Altman، 1968)، (Rose، 1996) و (Brilman، 2003)، ويمكن تصنيفها:

1. الفشل المالي (Failure financial): إن هذا المفهوم يتداخل مع المفاهيم

المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر، ويعتبر مرادفاً لهذه التسميات دون تمييز، حيث صنف إلى نوعين:

- فشل اقتصادي: حيث أن مردود المنشأة لا يستطيع تغطية نفقاتها، فيقل معدل العائد والربح على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال، لكن لا يترتب على هذا النوع من الفشل الوقوع في الإفلاس، لأنه يحدث بالرغم من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، بمعنى أنه يمكن للشركة أن تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها ومن ثم لا تشهر إفلاسها (عماري، سليم، 2014، ص24).
- فشل قانوني: فيتخذ أحد الشكلين، أولهما حالة عدم كفاية السيولة أو أزمة السيولة، ويقصد به عدم قدرة الشركة على سدود الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيم الأصول تزيد عن

قيمة الخصوم، وثانيهما الإعسار ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة عن قيمة موجودات الشركة، وهو يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة (جبل وآخرون، 2009، ص306).

2. التّعثر المالي المصرفي (The banking financial default):

وهو ناشئ عن نقص في سيولة المصرف بشكل حاد نتيجة الفجوة الكبيرة بين إجمالي المطلوبات والموجودات مما يؤدي لتآكل رأس مال المصرف وتجعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته المتمثلة بسحب الودائع أو قدرته على منح القروض لعملائه (الحسيني، محمد، 2015، ص36).

أي أن هذه الظاهرة تعود بشكل أساسي إلى نقص السيولة بشكل حاد في جانب الموجودات سريعة التداول، وهذا سببه عدم الدراسة الجيدة لتوازن الالتزامات وما يقابلها من أصول تغطيتها، فما إن تهافت المودعين لسحب ودائعهم، سيضطر المصرف لبيع ما لديه من موجودات والخروج من مشاريع استثمارية لتغطية حاجته النقدية، كما أنه سيضطر لاتباع سياسة تخفيض منح التسهيلات، هذا سيسبب له تعطل في أهم جوانب عمله وهو الائتمان، لتتخفص أرباحه وربما يضطر للاستدانة لتزداد معه أعباء التّسديد.

2.1.2. أسباب التّعثر المالي المصرفي:

يمكن تصنيف أسباب التّعثر لأسباب تتعلق بالمحيط والبيئة، وأسباب داخلية متعلقة بأعمال المصرف، وهي كالتالي:

1. الأسباب الداخليّة كضعف الهيكل التّمويلي والمالي للشركة المتمثّل بتمويل الموجودات الثّابتة بالالتزامات المتداولة أو عدم قدرة الشركة على استحقاق مطالبها عند استحقاقها بسبب تعثر مقترضها بالإضافة لعدم كفاءة موظفيها وطمع بعض موظفي الإدارة العليا، كذلك ضعف أجهزة رقابتها الداخلية وضعف التطورات التكنولوجية التي تستخدمها هذه المؤسسات، كما أن عدم كفاية السياسة التشغيلية بأفضل الطرق من أهم الأسباب للفشل المالي (Hamilton, S, Micklethwait, A, 2006, P165).

2. الأسباب الخارجية التي يعود سببها بشكل رئيسي لتذبذب أسعار الصرف الأجنبي، والصعود والهبوط المستمر بأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، كما أن القرارات والتشريعات الحكومية المتعلقة بالحد والسماح في منح التسهيلات من أهم الأسباب التي تسبب توتر في العمل المصرفي، كذلك فرض الضرائب بشكل كبير على الأرباح المصرفية، كما أن الكوارث والأحداث الطبيعية هي أحد أسباب فشل العديد من المؤسسات المالية (Mcconnell, A, 2017, P23).

3.1.2. بعض مؤشرات التعثر المالي المصرفي:

تعددت الأساليب والمؤشرات التي تستخدم في قياس التعثر المالي المصرفي، ومنها:

1. نموذج CAMELS: (الطوحي، عبد النبي، 2008، ص13).

وهو عبارة عن عدة مؤشرات مالية تتمثل ب:

- كفاية رأس المال (CA): تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية (الائتمانية، السيولة، السوقية، التشغيلية، بالإضافة لمخاطر البنود خارج الميزانية.
- جودة الأصول (AQ): تعتمد على جود الأصول، فمخاطر التعثر المالي سببه نوعية الأصول التي يصعب تسيلها بسهولة.
- سلامة الإدارة (M): تعتمد بشكل رئيسي على مخاطر العمليات.
- مؤشرات الإيرادات والربحية (E): ومن أهم هذه النسب هي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.
- السيولة (L): تعتمد على جانب الأصول والخصوم من حيث التسييل لنقدية سريعة التداول واستحقاق المقرضين والمودعين.
- مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق (S): يعتمد على المحافظ الاستثمارية ومخاطرها المتمثلة بالمخاطر السوقية.

2. نماذج Z-Score:

هناك العديد من الباحثين الذين اعتمدوا على نماذج Z-Score، وأهمها (الحموي، أحمد، 2021، ص70):

- نموذج (Beaver، 1966):

حيث اعتمد في قياسه على 5 نسب مالية أهمها نسبة (التدفق النقدي / مجموع الديون).

كانت نسبة الدقة حوالي 77% للمؤسسات المصنفة، وتم انتقاده لاعتماده على نسبة واحدة.

- نموذج (Altman، 1968):

تمثل نموذجه في المعادلة التالية:

$$Zscore = 1.2 X1 + 1.4 X2 + 3.3 X3 + 0.6 X4 + 0.999 X5$$

حيث أن X ترمز على التالي:

رأس المال العامل / إجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول، الأرباح / إجمالي الأصول، القيمة السوقية للأسهم / إجمالي الخصوم والمبيعات / إجمالي الأصول.

وتباً لهذا النموذج بالتعثر بشكل صحيح ل 95% قبل سنة واحدة قبل التعثر.

- نموذج (Sherrod، 1987):

تمثل نموذجه في المعادلة التالية:

$$Z = 17 X1 + 9 X2 + 3.5 X3 + 20 X4 + 1.2 X5 + 0.1 X6$$

حيث أن X ترمز على التالي:

صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول، الأصول النقدية / مجموع الأصول، حقوق المساهمين / مجموع الأصول، صافي الربح / مجموع الأصول، مجموع الأصول / مجموع الخصوم وحقوق المساهمين / الأصول الثابتة.

فإذا كانت Z أصغر أو تساوي 25، فإن المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس، أما إذا كانت Z أصغر من (-5)، فإن المؤسسة معرضة بشكل كبير للإفلاس.

3. مؤشر Texas (الحموي، نيرمين، 2016، ص 80):

حيث يقيس إمكانية حدوث إعسار مالي ينذر بوقوع فشل مالي كلي.

$$\text{Texas Ratio} = \frac{\text{NPL} + \text{Fix Asset}}{\text{Equity} + \text{NPL provision}}$$

حيث:

NPL: الديون غير المنتجة.

Fix Asset: الأصول الثابتة والتي لا تولد دخلاً.

Equity: رأس المال الخاص بالمصارف.

NPL provision: المخصصات المشككة للتسهيلات الائتمانية المباشرة.

فعندما تتجاوز قيمة المؤشر الواحد صحيح فإن هذا يدل على ارتفاع خطر حدوث الفشل المالي في المصرف.

4.1.2. طرق علاج التعثر المالي المصرفي:

هناك العديد من الطرق التي تستخدم في التحوط أو التخلص من الفشل المالي التي تتعرض لها المؤسسة المالية، ومنها:

1. إعادة الهيكلة:

حيث تنقسم لهيكله إدارية وهيكله مالية، حيث أن الهيكلة المالية تكون بشكل إعادة هيكلة الأصول بإعادة تقييمها لتحسين قيمتها الحقيقية، أو تحويل الديون قصيرة الأجل لديون طويلة الأجل لتتماشى مع دورة أعمال المقترض الاقتصادية، كذلك تخفيض معدلات الفائدة على القروض لتشجيع المقترضين على تسديد ديونهم (شحات، جمال، 2010).

2. الإندماج وتغيير الشكل القانوني:

فمن خلال الإندماج تجتمع شركتين في شركة واحدة، لكن في هذه الحالة تفقد الشركة المندمجة شخصيتها الاعتبارية والقانونية، أما من ناحية التغيير في الشكل القانوني

يقصد به تحويل بعض قوانين الشركة لتصبح أكثر مرونة وتماشياً مع أوضاعها الحالية (بصبوص، 2010، ص27).

3. التّصفية أو البيع:

ففي حالة التّصفية فإن هذه الطريقة عندما تصل الشركة لمرحلة عدم الإنعاش والاستمرارية فتبدأ بحالة الإعلان عن التصفية وقد تكون عملية التّصفية إجبارية أو اختيارية، وفي كلتا الحالتين تقوم الشركة بدفع اجراءات التّصفية ومن ثم دفع ما عليها من مستحقات لتنتهي في أداء التزامها للأسهم العادية. وفي حالة البيع تقوم المؤسسة بالبيع بطرح الشركة عن طريق المزاد العلني أو بيع أسهمها في سوق البورصة.

4. أحياناً تلعب الدولة بسياساتها المالية والنقدية في معالجة المؤسسة المتعثرة، فتقدم الدّعم المالي لها أو تقوم بإعفائها من ضرائبها.

2.2. الرّبح المصرفي (Banking profit):

يعد الرّبح المصرفي العمود الأساسي في استمرارية العمل المصرفي في شتى جوانبه، فمن خلاله تستطيع أية مؤسسة من الاستمرارية والتّطور، لذلك تسعى المؤسسات في الحفاظ على استقرارية أدائها ومعالجة الثّغرات التي قد تؤثر في عوائدها، وذلك من خلال تقييم أرباحها بعدة مؤشرات مالية ربحية، وإنّ المحافظة على نسب جيدة من هذه المؤشرات يدل على قوة المصرف ومدى التزامه بتعليمات المصرف المركزي وتقيده بمعايير لجنة بازل التي تحث على النّحوط من مشكلة الثّعثر أو النّقص في سيولة المصرف.

1.2.2. مفهوم الربحية المصرفية (Banking profitability):

يمكن تعريفه على أنّه المساهمة في زيادة رأس مال قيمة الأصول مترافقاً معها الزيادة في الاحتياطات والأرباح المحتجزة، وتكون هذه الزيادة نتيجة الأرباح التي يحققها المصرف من مختلف عملياته الداخليّة والخارجية (Bashir, A, 1999, P5).

حيث أن الأرباح التي يقوم المصرف بتحقيقها من خلال عمليات التّمويل وذلك بتقديم التسهيلات الائتمانية أو عن طريق الاستثمار من خلال محفظة الأوراق المالية (الأسهم والسندات) والمساهمة ببعض المشاريع وكذلك المضاربة في الأسواق المالية، ويمكن

تحقيق الأرباح من خلال التخفيض من التكاليف التي لا تساهم في توليد الدّخل (حمد، ناجي، 2009، ص405).

2.2.2. مؤشرات الربحية المصرفية:

إن أكثر الطرق أهمية في قياس الأداء المصرفي من الجانب المالي هو قياس ربحيته والتي تتمثل بعدة مؤشرات، وأهمها ما يلي:

1. معدل العائد على الأصول (ROA):

ويعبر عن الربح بعد حساب الفائدة والضريبة بالنسبة لإجمالي الأصول (الثابتة + المتداولة + النقدية) ليعبر عنها بالنسبة التالية:

$$ROA = \frac{EBIT}{Total Assets}$$

حيث يقيس ربحية المصرف المستثمرة في الأصول، وهو من أهم مقاييس الربحية لأنه يساعد على قياس كفاءة واستطاعة المصرف على إدارة أصوله واستخدامها الاستخدام الأمثل لتوليد العوائد، ويختلف عن مؤشر القوة الإيرادية حيث أن مؤشر القوة الإيرادية يعبر عن الربح التشغيلي أما معدل العائد على الأصول فيشمل الربح الإجمالي بعد حساب الضريبة (Casu, B, Giradone, C, Molyneux, P, 2006, p85)

2. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

ويعبر عن الربح بعد حساب الفائدة والضريبة بالنسبة لحقوق الملكية (رأس المال المدفوع + الاحتياطات بشكليها الإلجبارية والاختيارية + الأرباح الغير موزعة)، ليعبر عنها بالنسبة التالية:

$$ROE = \frac{EBIT}{Equity}$$

من خلال هذه النسبة يستطيع المصرف قياس كفاءة الإدارة في تحسين الربح الناتج من أموال المساهمين، فهو يأخذ الربح بشكله الكامل من الأعمال التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، لكن يعاب على هذه النسبة أن حقوق الملكية ليست المصدر الوحيد الذي يسبب ربحية المصرف، لأن المصرف لا يعتمد على أمواله الخاصة في تحقيق الربح وإنما أيضاً يستخدم أموال المودعين (Rasiah, D, 2010, P74).

3. نصيب السهم الواحد من الأرباح الصافية (EPS):

ويعبر عن صافي الربح بعد الفائدة والضريبة مطروحاً منه توزيع أرباح الأسهم الممتازة بالنسبة إلى عدد الأسهم العادية، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$= \text{EPS} \frac{\text{صافي الربح - توزيعات أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

يتميز هذا المؤشر بأنه يعبر عن النمو في حقوق الملكية والذي ينعكس بدوره على أسعار الأسهم السوقية الذي يساهم بدوره في تحسين الأرباح الرأسمالية (Rist, P, 2015, P90).

3.2.2. أثر التّعثر المالي المصرفي في أدائه:

1. تؤثر القروض المتعثرة بشكل مباشر في التقليل من الأصول النقدية السائلة مما يسبب ارتباك في قدرة المصرف على أداء استحقاق عملائه عند قدوم موعد استحقاق الوديعة، مما ينعكس سلباً في ثقة المودعين ويقومون بسحب ودائعهم بشكل متكاثر مما يسبب نقص حاد في سيولته، وتعطل أعماله (Ubramaniam, B, 2013, P42).

2. إن التّعثر الذي يصيب المصرف يسبب تزعزع في سمعته مما يجعل المقترضين إلى الانسحاب من الاقتراض من هذا المصرف المتعثر مما يزيد من خسارته في عمله الأساسي وهو الإقراض وتحقيق الربح من عملية التمويل.

3. أن التّعثر سيؤثر في حجم المحفظة الاستثمارية وذلك لأن المصرف يضطر لبيع جزء من هذه المحفظة ليوفي متطلبات المودعين، لتسبب هذه العملية نقص في ربحه الاستثماري.

4. إن التّعثر يساهم في تآكل أرباح المصرف لما يتحمله من نفقات إضافية للتخلص من هذه الظاهرة، وذلك بسبب أن الأموال التي استخدمت من أرباح القروض في الاستثمارات الأخرى سيعاد استخدامها لسد التّعثر الذي حصل وتشكيل مخصصات إضافية للخسارة الائتمانية ولن يستطيع المصرف في التوسع بأعماله الأخرى (Kirui, s, 2013, P13).

5. يسبب أيضاً في انخفاض الربح التشغيلي الناتج عن إيرادات الفائدة المدينة ليكون السبب في ازدياد التدفقات النقدية الخارجة عن الدّاخل.

3. الإطار التطبيقي:

تعرفنا من خلال الإطار النظري عن مفهوم التّعثر المالي المصرفي ومفهوم الربحية المالية المصرفية وأثر هذا التّعثر في الأداء المصرفي، ولأهمية هذه الظاهرة سيتم التطرق في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري إلى دراسة تطبيقية تتجلى في دراسة تطبيقية للقطاع المصرفي السوري المتمثل ب(14) مصرف سوري خاص، وذلك خلال الفترة الممتدة (2009-2020)، وهذا بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي الشهير (Eviews 10) في تحليل البيانات والنتائج الخاصة بهذه الدراسة التي ستستخدم نموذج حزم البيانات الزمنية المقطعية (Panel).

1.3. تحليل مؤشر Texas:

بداية يتكون القطاع المصرفي السوري من المصرف المركزي السوري (الأم)، سنّة مصارف حكومية (التجاري، الصناعي، الزراعي، التسليف الشعبي، التوفير، العقاري)، وأربع عشر مصرف خاص (11 تقليدي و3 إسلامي)، لكن ستكون الدراسة التطبيقية في المصارف السورية الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لتمثل القطاع المصرفي السوري وتم استبعاد المصارف العامة لعدم توفر البيانات والمعلومات الكافية عنها.

الجدول (1) المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الرقم	الرمز	اسم المصرف	تاريخ بدء العمل في السوق المصرفية	تاريخ الإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية
1	IBTF	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2004	2009
2	BBSF	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	2004	2009
3	BSO	مصرف سورية والمهجر	2004	2009
4	BASY	مصرف عودة سابقاً	2005	2009
5	BBS	مصرف بيبيلوس	2006	2009
6	ARBS	المصرف العربي	2006	2009
7	SGB	مصرف سورية والخليج	2007	2010
8	BOJC	مصرف الأردن	2008	2010
9	SHRQ	مصرف الشرق	2009	2010
10	FSBS	مصرف فرنسبنك	2009	2010

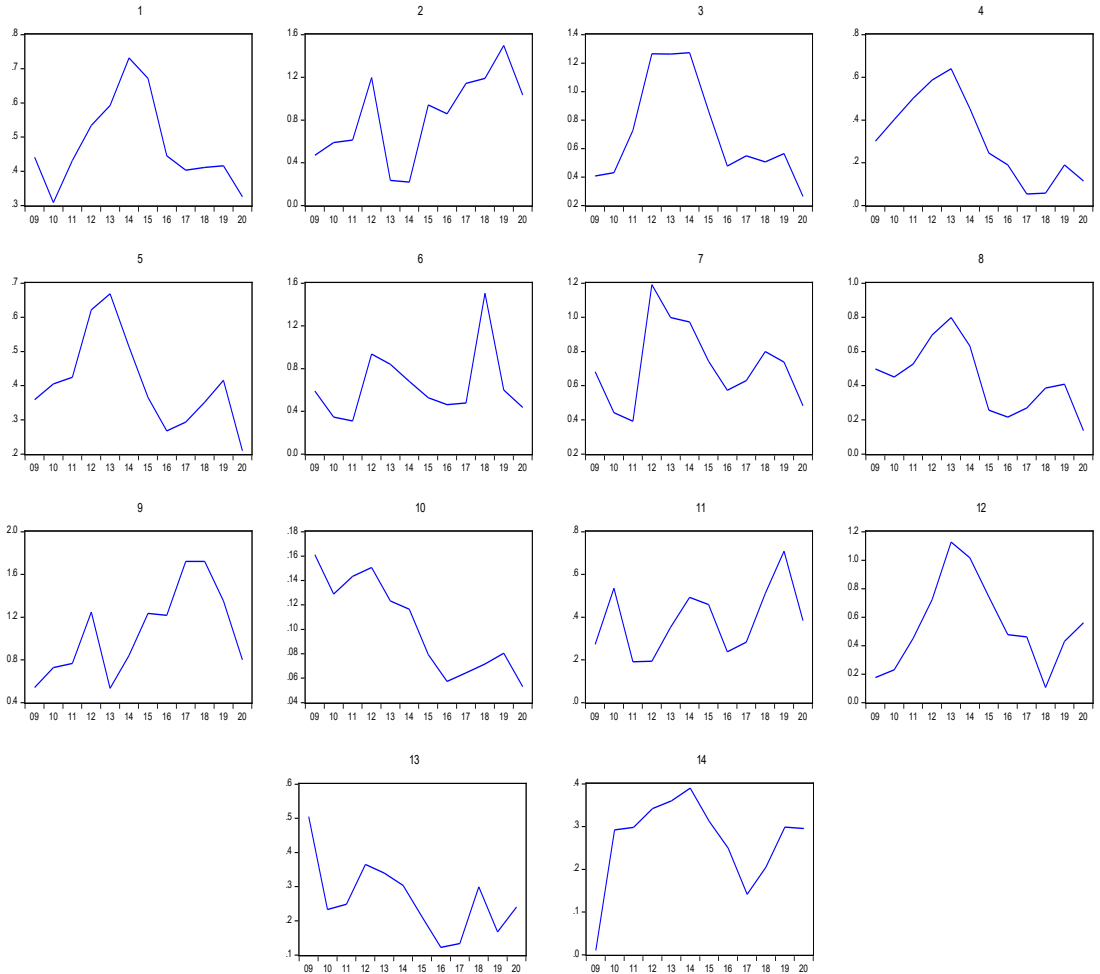
أثر التّعثر المالي المصرفي في أداء المصارف السورية الخاصة

2010	2009	مصرف قطر الوطني	QNB	11
2009	2007	المصرف الدولي الإسلامي	SIIB	12
2014	2007	بنك الشام الإسلامي	CHB	13
2014	2010	بنك بركة الإسلامي	BBSY	14

إعداد: الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

سيتم عرض مخرجات مؤشر Texas للمصارف السورية الخاصة بشكل ترتيبي حسب رقمها كما في الجدول (1):

TEXAS



إعداد: الباحثة بالاعتماد على مخرجات الـ eviews

الشكل (1) نتائج مؤشر Texas للمصارف السورية الخاصة

كما يلاحظ في الشكل (1) فإن مؤشر Texas في المصارف السورية الخاصة كان مستقر في أغلب المصارف، ومرتفعاً قليلاً في بعضها ولكن لم يتجاوز (1) خلال الفترة (2009-2011) وذلك قبل البدء بالأزمة حيث كانت المصارف في هذا الوقت في مرحلة الازدهار والتطور، وفي عام (2012-2013) كانت الأزمة في ذروتها فارتفع مؤشر تيكساس ليتجاوز ال(1) في معظم المصارف حيث أن الموجودات الثابتة الغير مدرة للدخل والديون الغير منتجة قد ارتفعت بشكل أكبر عن سابقتها في السنوات السابقة عن مجموع حقوق الملكية ومخصصات التسهيلات الائتمانية المباشرة وهذا بسبب الأزمة حيث ارتفعت معدلات القروض المتعثرة لعدم قدرة المقترضين في سداد ديونهم لتهور أحوالهم المادية وتأثرهم لحالة الدمار التي طالت مشاريعهم، ليعود في عام (2014-2016) للانخفاض تدريجياً وتحسن أحوال المصارف ماعدا مصرف الشرق كان المؤشر لديه مختلف فقد انخفض في (2012) وازداد تدريجياً في (2014-2016)، وعاود المؤشر بالارتفاع قليلاً في عام (2017-2018) بسبب عودة المصارف للمنح بعد انتهاء أزمة الحرب، واستقر المؤشر في عام (2019) ليعود منخفضاً في عام (2020) بعد أن قام المصرف المركزي في وضع حدود وسقوف لمنح التسهيلات الائتمانية المباشرة.

2.3. اختبار صحة نموذج بانل:

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث وأظهرت النتائج أن جميع قيم المتغيرات تخضع للتوزيع الطبيعي، وذلك نسبة إلى أن جميع نتائج اختبار Jarque-Bera للمتغيرات أكبر من 5%، وكانت النتائج كما هي متوضعة في الجدول التالي:

الجدول (2) اختبار Jarque-Bera

EBIT	Texas	
1944.744	53.95194	Jarque-Bera
توزيع طبيعي	توزيع طبيعي	النتيجة

إعداد: الباحثة بالاعتماد على مخرجات الviews

اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية:

لاختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية يتم اللجوء لاختبار قيم Durbin-Watson، وكلما اقتربت نتيجة الاختبار من الـ 2 هذا يعني لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية وكانت النتائج كما هي متوضعة في الجدول التالي:

الجدول (3) اختبار Durbin-Watson

المتغيرات	Durbin-Watson	النتيجة
EBIT	1.407679	لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي

إعداد: الباحثة بالاعتماد على مخرجات الـ eviews

اختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي:

بعد إجراء اختبار Breusch-Pagan LM للمتغير المستقل كانت نتيجة الاحتمالية تساوي الصفر وهذا يعني عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

اختبار الاستقرار وجذر الوحدة:

تم اختيار اختبار ADF لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات حيث أنّ الفرضية الصفرية تقول يوجد جذر للوحدة للمتغيرات التابعة والمستقلة ولكي تستقر يجب أن تكون أصغر من مستويات الدلالة حيث تشير * إلى 1% و** إلى 5% و*** إلى 10%، وكانت نتائج الاختبار جميعها مستقرة عند مستويات دلالة ودرجات مختلفة متوضعة في الجدول كالتالي:

الجدول (4) نتائج ADF

المتغيرات	مع ثابت واتجاه		مع ثابت		بدون ثابت ولا اتجاه	
	قيمة t	Prob	قيمة t	Prob	قيمة t	Prob
Texas	43.6078	**0.0304	33.5257	0.2169	27.3103	0.5014
	28.9881	0.4131	52.8434	*0.0031	109.116	*0.000
EBIT	30.4478	0.3421	36.6070	0.1278	41.4371	**0.0489
	18.6013	0.9100	37.4914	0.1084	84.8622	*0.000

إعداد: الباحثة بالاعتماد على مخرجات الـ eviews

بما أن جميع المتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة (1%) ونفس المستوى (عند الفرق الأول) يعتمد نموذج بانل في التحليل.

3.3. تطبيق أثر نموذج Panel:

بعد الانتهاء من اجراء الاختبارات السابقة يتم الانتقال إلى نماذج Panel الثلاثة والتي هي: نموذج الانحدار التجميعي (PM) ونموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (FEM) ونموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي (REM).

لكن سيتم تجاهل النموذج الأول وذلك لأن البحث يهتم بالآثار المقطعية الفردية الخاصة بالمصارف المدروسة ولا يمكن تجاهل الفترة الزمنية المدروسة المرتبطة بالمتغير المستقل وخصوصاً أن سورية قد مرت بفترة أزمة.

سيتم اختبار نموذج بانل عن طريق النموذج الثاني (FEM) والنموذج الثالث (REM) ومن ثم اختيار النموذج الأفضل والأكثر ملاءمة عن طريق اجراء اختبار (Hausman Test)، وقد كانت نتائج هذا الاختبار قبول النموذج REM ورفض نموذج FEM لأن احتمالية عدم وجود ارتباط بين الآثار الفردية المقطعية والزمنية في المتغيرات المستقلة أكبر من 5% أي يوجد أثر عشوائي لكل من المصارف على قيم مؤشر Texas، أي قبول فرضية عدم وجود ارتباط بين الآثار الفردية المقطعية والآثار الزمنية في المتغيرات المستقلة وكانت نتائج اختبار (Hausman Test) موضحة كالتالي:

الجدول (5) اختبار Hausman Test

النموذج المعتمد	Prob. Cross-section random	المتغير التابع
REM	0.7341	EBIT

إعداد: الاعتماد الباحثة على مستخرجات برنامج eviews

وكانت نتائج نموذج REM بمستوى دلالة متغير (حيث تشير * إلى مستوى دلالة 1%، و** إلى مستوى دلالة 5%، و*** إلى مستوى دلالة 10%) كما هي متوضعة في الجدول (6) كالتالي:

الجدول (6) نتائج REM

Prob(F)	F-statistic	Adjusted R	R-squared	Texas	المتغيرات
0.001308*	2.723424	0.126240	0.199489	-3.641509 0.0004	EPIT

إعداد: الاعتماد الباحثة على مستخرجات برنامج eviews

ويمكن تفسير النتائج وربطها مع فرضية البحث:

لنختبر الفرضية الصفرية التي تقول: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر التعثر المالي المصرفي (Texas) في العائد على حقوق الملكية (ROE) في سورية للفترة (2009-2020).

نلاحظ أن متغيرات الدراسة ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة 1% حيث كانت $0.001308 = \text{Prob}(F)$ أي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، كما أن $19.9489\% = R\text{-squared}$ أي أن مؤشر التعثر المالي المصرفي استطاع تفسير ما يقارب 20% من أثر الفشل المالي المصرفي على الربحية المصرفية المتمثلة بالعائد على حقوق الملكية، أما عن طبيعة اتجاه العلاقة فهي عكسية أي كلما نقصت مؤشرات التعثر ازداد العائد على حقوق الملكية، ويأخذ نموذج الانحدار النهائي الشكل التالي:

$$ROE = -0.314937686435 * \text{TEXAS} + 0.286159385664 + [CX=R]$$

النتائج:

إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تلخيصها كما يلي:

1. استطاع القطاع المصرفي السوري أن يثبت جدارته الائتمانية وصموده في وجه تعثر بعض المقترضين من الأفراد والشركات، فقد استطاع تجاوز أزمة الحرب التي تلتها الأزمة الاقتصادية دون تأثير ملحوظ وذلك عندما تمّ حساب مؤشر الفشل المالي (Texas)، فبالرغم من أنّ مؤشر تيكساس ل(14) مصرف سوري خاص عامل في سورية تجاوز ال(1) لدى بعض المصارف في السنوات (2009-2020) والتي كانت ذروتها في عام (2012) وهي الفترة التي مرّت بها سورية بأزمة الحرب الشديدة فتجاوز المؤشر ال(1) بشكل ملحوظ لكن بفضل جهود المصرف المركزي وتقيّد المصارف بالتعليمات المركزية والحفاظ

على مخصصات تدني تسهيلات ائتمانية كافية استطاعت تجاوز تعثر بعض المقترضين المتأثرين بانعكاسات الأزمة السلبية.

2. وفق نموذج Panel تم التوصل إلى أنه يوجد أثر عكسي لمؤشر التعثر المالي المصرفي (Texas) في العائد على حقوق الملكية (ROE) في سورية خلال الممتدة بين (2009-2020).

التوصيات:

- بعض عرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن عرض بعض التوصيات:
1. القيام بحساب مؤشر التعثر المالي المصرفي بشكل دوري للوقاية والحد من الدخول في أية مخاطر تنعكس سلباً على ربحيته وعلى عمله الذي ربما قد ينخفض أو يتوقف إذا لم يدرك المصرف أنه قد اقترب من مرحلة الخطر.
 2. الحفاظ على نسب مخصصات للتسهيلات الائتمانية بشكل مناسب ومدروس دون زيادة أو نقصان متقيدة بتعليمات لجنة بازل.
 3. المحافظة على استقرار العمل المصرفي وسلامته، وذلك بالمتابعة الحثيثة من قبل الجهات الرقابية الداخلية لكل مصرف على حدى ومن قبل الجهة الرقابية الخارجية ككل، وتقديم الدعم المادي عند الضرورة لكي لا يدخل في مرحلة الفشل.
 4. الدراسة الائتمانية الجيدة لجميع المقترضين دون التمييز بينهم واعطاء الذي يثبت جدارته الائتمانية وذي السمعة الجيدة.
 5. إمكانية إعادة هذا البحث بدراسة مؤشرات تعثر مالية أخرى في سورية، ودراسة مؤشرات ربحية أخرى كذلك إجراء مقارنة بين دول أكثر تطوراً في القطاع المصرفي.

المراجع باللغة العربية:

1. البدوي، لمى، 2011، اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية وأثرها في كفاية الأموال الخاصة حالة عملية القطاع المصرفي الخاص في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سورية.
2. الرشدان، أيمن، 2002، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، الأردن.
3. الفتلي، علي، 2014، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية -دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية، المجلد16، العدد2.
4. النعيمي، شهاب الدين، 2002، قياس المخاطر الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف السودانية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 29، العدد1.
5. بصبوص، فايز اسماعيل، 2010، اندماج الشركات المساهمة العامة، عمان، دار الثقافة للنشر.
6. حمد، ناجي، 2009، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد6.
7. دعبول، ذو الفقار، 2021، الديون غير المنتجة وأثرها في ربحية المصارف الخاصة التقليدية-دراسة تحليلية على المصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد37، العدد4.
8. شحات، جمال، 2010، طرق ووسائل علاج الفشل المالي للمؤسسات، متوفر على الموقع: <http://alphabet.argaam.com>

باللغة الأجنبية:

1. Barthalon, Eric, 1998, **Crises financierer; proplemes economiques**, n2595.
2. Bashir, A, 1999, **Risk and profitability measures in Islamic banks**, research Islamic economic studies, vol, 6 no2, p5.
3. Casu, B, Giradone, C, Molyneux, P, 2006, **introduction to banking**, Prentice hall, U.K.
4. Eun, Cheol S, Resnick, Bruce, G, 2011, **International Financial Management**, 6th Edition, New York.
5. Kirui, s, 2013, **the effect of non-performing loans on profitability of commercial banks in Kenya**, master, university of nairpi.
6. Nursiana, A, 2017, **Effect of non performing loans to profitability of banks in Indonesia**, international journal of applied business and economic research.
7. Patwary, T, 2018, **Impact of Non-performing loan on profitability of banks in Bangladesh: A study from 1997 to 2017**, global journal of management and business research, vol19, no01.
8. Rasiah, D, 2010, **Theoretical framework of profitability as applied to commercial banks in Malaysia**, European journal of economics, finance and administrative, volume 19, issue 19.
9. Rist, P, 2015, **Financial ratios for executives**, après.
10. Shin, Hyun Song 2009, **Reflections on Northern Rock: The Bank Run that Heralded the Global Financial Crisis**. The Journal of Economic Perspective23.
11. Thomhill, S, and Amit, R, 2003, **Learning about failure;bankruptcy**, firm agem and the resource based view, Organization Science, Vol14 No.
12. Ubramaniam, B, 2013, **Non-performing assets and profitability of commercial banks in India**, article national monthly, journal of research in management, vol1.
13. Vinh, Nguyen 2017, **The impact of non-performing loans on bank profitability and lending behavior: Evidence from Vietnam**, journal of economic development, vol24, no03.

<http://www.dse.gov.sy>.

المواقع:

